تأثير الصادرات النفطية على الاستثمارات العربية البينية في الجزائر خلال الفترة (1995-2012)

بلال لوعيل (*)
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الورقة إلى توضيح العلاقة بين الصادرات النفطية والاستثمارات العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2012)، وذلك من خلال قياس الأثر بين المتغيرين، دون إهمال المتغيرات الأخرى التي تؤثر على الاستثمارات العربية الجزائرية، حيث لوحظ انه هناك أثر معنوي وموجب للصادرات النفطية والاستثمارات العربية في الجزائر، وأن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من أسعار النفط، دخل الفرد، الناتج الداخلي الخام، البنية التحتية، المستوى التعليمي، سعر الصرف، كما تتأثر سلبيا بمعدلات التضخم.

الكلمات المفتاح : استثمارات عربية بينية، استثمارات عربية جزائرية، صادرات نفطية.

تصنيف JEL: F21، F18.

I. تمهيد:

تناول الكثير من الباحثين محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد اتفق معظمهم على وجود عوامل مشتركة أو شبه اتفاق على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية. والدول العربية تواجه تحديات تنموية كبيرة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة خاصة لخريجي الجامعات، وضآلة النمو الاقتصادي (نمو متدني)، وارتفاع معدلات الفقر في الدول غير الخليجية، وتوجه أغلب الدول العربية هذه الوضعية بتطبيق سياسة الاصلاحات على المستوى الكلي، والجزئي بغرض مواكبة التطور، ورفع معدلات اقتصادها، بما يعرف بالتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار سواء كان محليا، أو أجنبيا مباشرا، ويمثل ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة فرصة للدول العربية من أجل دعم برامجها التنموية، والنهوض باقتصاداتها. وقد ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال العشرية الأخيرة، ولم تستفيد الدول العربية بشكل واسع من هذه التدفقات، نظرا لمحدودية البيئة الاستثمارية للدول العربية وللاعتقاد بارتفاع المخاطر فيها، وفي نفس الوقت شهدت الدول النفطية الخليجية ارتفاعا في الفوائض النفطية، ونتيجة لعدة عوامل فقد بدأت الاستثمارات العربية البينية في الارتفاع. والجزائر لا تمثل استثناء على ذلك حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية منها لها عدة عوامل تحددها، ومن بين هذه العوامل نجد الصادرات النفطية، وهذا ما يتناول اشكالية هذه الورقة:

هل زيادة الصادرات النفطية ساهمت في تطوير الاستثمارات العربية البينية في الجزائر خلال الفترة (1995-2012)؟

وقبل الإجابة على هذا التساؤل يجب التطرق إلى أهمية وأهداف البحث، بالإضافة إلى الدراسات التي سبقت هذه الدراسة.

- **أهمية البحث:** إن توتر العلاقات العربية الغربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، والارتفاع الملحوظ لأسعار النفط في سنوات فترة الدراسة، أدى إلى تغير نية الدول العربية في استثمار أموالها، ورغبتهم في استثمارها في دول عربية من أجل تكوين تكتل إقليمي عربي، وترك أثار إيجابية على الدول العربية، الأمر الذي يتطلب رؤية حديثة للموضوع وتقديم معطيات جديدة حوله.

- **أهداف البحث:** إنَّ الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة تكمن فيما يلي:
  - تحديد مكانة الاستثمارات العربية في الاقتصاد الجزائري؛
  - معرفة الدور الذي تلعبه سوق النفط في تعزيز الاستثمارات العربية البينية، والاستثمارات العربية في الجزائر؛
  - توضيح العلاقة بين الصادرات النفطية والاستثمارات العربية البينية في الجزائر.

- **الدراسات السابقة:** إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستثمارات العربية كان لكل منها مجال اهتمام خاص بها ونقطة ارتكاز مختلفة، ومن بين الأبحاث التي تم الاطلاع عليها نذكر:

- **دراسة بلقاسم العباس (2009):** دراسة نشرت في سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد الثامن والثمانون، ديسمبر 2009، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تحت عنوان الاستثمارات العربية البينية قام بتطوير نموذج الجاذبية الموسع لـ 17 دولة عربية خلال الفترة 1998-2007، حيث خرج بها بعدة نتائج

eMail : (*) Louailbilal2@gmail.com

أهمها أن متغيرات الجاذبية تفسر جزءا بسيطا من التغيرات في التدفقات الاستثمارية، وترتفع قوة تفسير النموذج بشدة عندما يأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس هذه التدفقات ما بين الدول، وذلك لأن التدفقات البينية العربية غير مستقرة وموزعة بشكل غير متساوي ما بين البلدان، بالإضافة إلى أنه هناك محددات أخرى من شأنها أن تساهم في زيادة التدفقات الاستثمارية البينية كقرب المسافة، والجوار، واللغة والتاريخ الاستعماري، لكن الباحث أهمل متغير الموارد الطبيعية خاصة بالنسبة للدول العربية الغنية بتلك الموارد.

- **دراسة عامر بكير وتركي الفواز (2009):** مقالة علمية منشورة في المجلة الدولية في إدارة الأعمال، في العدد 5 رقم 2009/2، بالولايات المتحدة الأمريكية، تحت عنوان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، قام الباحثان بتطبيق نموذج الجاذبية المتخصص لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على الأردن بالتركيز على متغير الناتج الداخلي الخام، ودخل الفرد، والمسافة بين الدول التي تتعامل معها الأردن، ومتغيرات دمية تمثلت في اللغة، الانضمام للـ GAFTA، خلال الفترة 1996-2007، وأثبتت الدراسة أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن يحدده التعامل مع دول الجوار، وكذا انضمامها للـ GAFTA، وأهملت الدراسات متغيرات أخرى يمكنها أن تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

- **دراسة بخاري عبد الحميد (2009):** مقالة علمية منشورة في مجلة الباحث العدد 2009/07، جامعة ورقلة، الجزائر، تحت عنوان الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)، والتي تناول فيها الباحث مفهوم، أهمية وتطور الاستثمارات العربية البينية، وعلاقتها بالاقتصاد العربي، بالإضافة إلى توزيع تلك الاستثمارات وفقا للأقطار العربية المصدرة والمضيفة لها، كما ركز الباحث على أسباب تناميها وأسباب ضعفها، وجهود الأقطار العربية في تحسين مناخ استثمارها لجذب أكبر قدر من الاستثمارات العربية.

1- الاستثمارات العربية البينية: على الرغم من أهمية الاستثمارات العربية وضخامة حجم الفوائض المالية العربية وانتشارها على مستوى العالم، إلا أن واقعها يكشف تدنيا واضحا لدورها في الاقتصاديات العربية، مما يؤكد مشكلات تقف وراء تحقيق الدور المنشود لها.

1-1. مفهومها: يمكننا تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها "تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية – من خارج الدول العربية المضيفة – والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية"[1].

1-2. أهميتها: للاستثمارات العربية البينية أهمية كبيرة يمكننا تلخيصها في النقاط التالية[2]:

أ- تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية، فهي تقوم بتخفيف عبئ الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات على دول العجز العربية، من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية. هذا بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في اقتصاديات الدول المضيفة لها، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها، نظرا لما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة[3].

ب- تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي: لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (أسيا، إفريقيا، أمريكيا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجال العلاقات التجارية، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل، هذا في الوقت الذي تتسم فيه اقتصادات الدول النامية والدول العربية من بينها بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي. ومن هنا يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها، في المقام الأول هو إقامة قاعدة إنتاجية التي هي بأمس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية، السياسية والعسكرية. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية والدول العربية من بينها، ولهذا تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى.

ج- أسباب تناميها: يرى بعض المحللين والخبراء سبب زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية في السنوات الأخيرة إلى عدة أسباب، يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

ج-1. أسباب داخلية: فهناك عدة عوامل داخلية ساهمت في تنامي الاستثمارات العربية البينية، ومنها[4]:

ج-1-1. التحسن الإداري: تطورت خلال السنوات الأخيرة أساليب الترويج للمشروعات الجاذبة للاستثمار، صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه المشروعات، وقد تمثلت أهم عناصر ذلك التحسن الإداري في اختصار الإجراءات سواء المتعلق منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدئ في عمليات التأسيس والإنتاج والتصدير وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك. هذا بالإضافة إلى تقليل الرسوم الإدارية وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين وما يحتاج المستثمر لمعرفته عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.

ج-1-2. إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة: لقد تم مؤخرا تطور المنطقة العربية في إطلاق مشاريع عملاقة، تمثلت أبرزها في بناء مدن اقتصادية متكاملة، وتطوير ما تحتاج إليه من بنية أساسية (مطارات، طرق، موانئ، سكك حديدية ...) خاصة في دول الخليج.

ج-1-3. استكمال برامج الخوصصة: إتباع العديد من الدول العربية برامج الخوصصة، كان له دور كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، كفتح المجال أمام مستثمرين عرب لشراء العديد من الشركات الكبرى.

ج-1-4. انخفاض العائد على الاستثمار خارج الدول العربية: يعتبر انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الدول غير العربية، خاصة في مجال الموارد الطبيعية كالنفط والغاز...، سببا في عودة رؤوس الأموال العربية إلى الدول العربية مما ساهم ذلك في تطوير الاستثمارات العربية البينية.

ج-1-5. التطور في مجال السياحة: لقطاع السياحة أهمية كبيرة في زيادة تنامي الاستثمارات العربية البينية، خاصة في السنوات الأخيرة، كونه يزيد الاستثمار فيه ويفتح مشاريع استثمارية أخرى بجواره مثل قطاع الصناعات الأولية والخدماتية، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة تبدأ من منتجي الهدايا التذكارية إلى سلسلة الفنادق متعددة الجنسيات.

ج-1-6. التطور في مجال الاتصالات: شهد هذا القطاع تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة، وساهم بقدر كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية، وذلك بتوسع نشاط شركات اتصال عربية داخل دول عربية.

ج-1-7. التطور في مجال العقارات: أدى إقامة المدن السكنية بتمويلات عربية مشتركة في الآونة الأخيرة إلى حدوث طفرة في مجال العقارات في الدول العربية، مما ساهم بقدر كبير في زيادة الاستثمارات العربية البينية.

ج-2. أسباب خارجية: أما العوامل الخارجية، فهي[5]:

ج-2-1. أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001: منذ ذلك التاريخ تغيرت نظرة الغرب إلى الدول العربية، وظهرت موجات من الكراهية والعداء للمسلمين والعرب بصفة خاصة، وتنامت معوقات الاستثمارات العربية في الدول الغربية، مما أدى إلى سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك الدول وتوجيهها إلى دول عربية، مما أدى ذلك إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية.

ج-2-2 الطفرة النفطية: ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، أدى إلى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى الدول المصدرة للنفط خاصة الدول الخليجية، واستثمارها في دول عربية. وسنوضح ذلك بالتفصيل في الفصول القادمة.

2- واقع الاستثمارات العربية البينية: تسعى الدول العربية إلى تمويل استراتيجيات التنمية العربية الحديثة من خلال استقطاب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي، لأنه يساهم في التقليل من حدة عجز ميزان المدفوعات، وتفادي اللجوء إلى الديون الخارجية، وجلب التكنولوجيا بالإضافة إلى زيادة التشغيل، لكن الاستثمار الأجنبي القادم من الدول غير العربية يختلف عن القادم من الدول العربية، لأن هذه الأخيرة تسعى إلى التعاون بينما الدول غير العربية تريد أن تأخذ أكثر من أن تعطي.

2-1. بعض الخصائص الهيكلية والاقتصادية للدول العربية: إن المنطقة العربية غير متجانسة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في حجم السوق ومستوى المؤسسات، فمستوى الدخل يتراوح بين المستوى المرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات منخفضة كما هو الحال في اليمن والسودان وموريتانيا، وتصنف أغلب الدول العربية ضمن دول ذات دخل متوسط. وفيما يخص المسافة فإن العالم العربي يتراوح طوله أكثر من 6300 كلم من نواكشط إلى بغداد، وتتقلص ما بين الدوحة والمنامة إلى 85 كلم، ولكل الدول العربية إطلالة على البحر كما أن لكل منها أكثر من جوار، بالإضافة إلى قربها من أوربا وأسيا، أما حجم السوق فيتراوح ما بين دول ذات كثافة سكانية مرتفعة مثل مصر، ودول ذات كثافة منخفضة لا يتعدى سكانها المليون.

وفي مجال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن أغلب الدول العربية تطبق قوانين تشجيعية وتحاول تقليل البيروقراطية وزيادة عدد الاتفاقيات حول الازدواج الضريبي، ولا تفرض دول مجلس التعاون ضرائب، وهي في طريق إنشاء سوق خليجي مشترك، أما الدول العربية الأخرى فإن استخدامها للاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار والضرائب لا زال محدودا، حيث أنها لا تمثل سوى 45 % و32 % من اجمالي الاتفاقيات الممكنة في المجالين على التوالي. وحسب مؤشرات الحاكمية التي ينشرها البنك الدولي فإن الدول العربية تعاني من ضعف الإطار المؤسسي، حيث ينتشر الفساد الإداري وعدم الاستقرار السياسي، هذه المؤشرات إن دلت على شيء فإنما تدل على أن المنطقة العربية منطقة مخاطر مما تحول دون استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتميز الدول الخليجية مع الأردن بالتحسن النسبي.

في بعض الدراسات النظرية هناك تأييد لفكرة أن للمؤسسات دور في ترقية الاستثمار وتحسين جاذبيته، إلا أنه هناك دراسات تطبيقية تدل على أن هذه الفكرة ليست محسومة وأن الدلائل ضعيفة لتأييدها، وإذا ما كانت التحليلات تركز على أن الاستثمار لا يتجه إلى المناطق ذات المؤسسات المتدنية أي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فإن هناك دراسات حديثة تركز على ما يسمى " المسافة المؤسسية " أي أنه كلما زاد الفرق المؤسسي كلما قلت الاستثمارات، وهو ما يفسر ارتفاع تدفقات الاستثمارات العربية البينية، التي تتعادل أغلبها في التنمية المؤسسية، وبالتالي لا توجد قوى مؤسسية طاردة بشكل معنوي.

2-2. القطاعات الواعدة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية: شهدت الدول العربية تطورات استثماراتها البينية في السنوات القليلة الماضية من حيث الكم والنوع، أدى إلى حدوث تغيرات إيجابية على صعيد التوزيع القطاعي لتلك الاستثمارات، ولذلك هناك قطاعات مؤهلة لأن تلعب دورا مهما في تعزيز الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة المقبلة، أبرز هذه القطاعات نلخصها كالتالي:

2-2-1. قطاع الصناعة: يستطيع هذا القطاع أن يلعب دورا كبير في تعزيز التدفقات الاستثمارية البينية العربية، حيث ينقسم إلى:

أ. **الصناعات الاستخراجية:** في مقدمتها النفط والغاز التي لها فرص استثمارية واعدة خاصة كون أن المنطقة العربية تمتلك 58% من الاحتياطات العالمية من النفط و29% من الغاز، مع وجود مؤسسات وشركات عربية قادرة على الاستثمار في هذا المجال، خاصة مع تنامي الطلب العالمي على النفط والغاز.

ب. **الصناعات التحويلية:** هناك العديد من المجالات يمكنها أن تطور الفرص الاستثمارية أبرزها: الصناعات المعتمدة على مواد خام محلية مثل صناعة البتروكيمياويات والأسمدة والأغذية والمشروبات والصناعات الجديدة والتكنولوجية.

2-2-2. قطاع الخدمات: هذا القطاع رغم تطوره في الدول العربية إلا أنه مقارنة بالدول المتقدمة لا يزال قابلا للاستمرار في تعزيز الاستثمارات العربية البينية، ويمكننا تقسيمه إلى:

أ. **قطاع الاتصالات:** منذ بداية العقد الماضي وهذا القطاع يقوم بتعزيز الاستثمارات العربية البينية، ولايزال يقوم بهذا الدور خاصة بعد إعلان الشركات العربية الكبرى بزيادة استثماراتها في الدول العربية.

ب. **قطاع العقار:** سيشهد هذا القطاع تطورات كبيرة، خاصة بعد ما شهد هذا القطاع في الآونة الأخيرة تحركات لافته في كل من الامارات، السعودية وقطر للاستثمار في مشاريع تنموية وعمرانية ضخمة في بقية الدول العربية.

ج. **قطاع السياحة:** كان هذا القطاع على قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمارات العربية البينية، ومن المتوقع أن يعزز دوره في المستقبل.

د. **قطاع المصارف:** بدأ ينشط بوضوح في السنوات الأخيرة في تطوير الاستثمارات العربية البينية خصوصا مع اتجاه مؤسسات مصرفية عربية ضخمة في دول التعاون الخليجي لاستغلال فوائضها المالية الكبيرة في التوسع داخل الدول العربية بالتوازي مع قيام العديد من الدول العربية بتحرير قطاعاتها أما الاستثمار العربي.

ه. **قطاع النقل:** تشير معظم التوقعات إلى أن هذا القطاع سيشهد طفرة استثمارية عربية بينية كبرى خلال السنوات القادمة لاسيما مع وجود العديد من مشروعات النقل (بأنواعه البري، البحري والجوي) المشتركة بين الدول العربية.

2-2-3. قطاع الزراعة: حظت قضية الاستثمار الزراعي باهتمام متزايد في الدول العربية وخصوصا بعد الارتفاعات القياسية في الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية والسلع الغذائية، وقد شهد هذا القطاع اهتماما كبيرة في الدول العربية سواء من قبل الدول التي لديها إمكانيات وفرص للاستثمار الزراعي كمصر، السودان، الجزائر وسوريا أو من قبل الشركات العربية المهتمة بهذا المجال.

2-3. الاتفاقيات الثنائية لتشجيع الاستثمارات العربية البينية[6]: أبرمت الدول العربية بنهاية ماي 2011 ما قيمته 194 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمارات العربية البينية، وذلك لان معظم الدول المصدرة للاستثمار مرتبطة بالدول المستقبلة له، ما عدا السعودية والتي لديها اتفاق وحيد مع مصر. وقد جاءت مصر في المرتبة الأولى كأكثر الدول توقيعا للاتفاقيات مع 18 دولة عربية، ثم تلتها سوريا والمغرب في المرتبة الثانية بـــ 15 اتفاقية، ثم تونس بالمرتبة الثالثة بـــ 14 اتفاقية، ثم الأردن، الجزائر، لبنان واليمن في المرتبة الرابعة بـــ 13 اتفاقية.

II. الطريقة و الأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج لدراسة أقيمت على الاقتصاديات النامية قام بها الباحث نبيل خوري سنة 2008[7]، وأخرى أقيمت على الاقتصاديات العربية، قامت بها الباحثة ريم محمود سنة 2009[8]، ومحاولة تطبيقها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2012).

1. دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة: لقد تم التطرق في الفصل الأول إلى محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجانب النظري والدراسات التطبيقية، وارتأينا أنه هناك عدة محددات تفسر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة والاستثمارات العربية البينية بصفة خاصة، لذا نكتفي في هذا المطلب إلى تعريف المحددات التي نستعملها في الدراسة دون التعمق، وسوف نتطرق إلى التعرف على متغيرات النموذج، المعطيات الاحصائية ومصادرها والأثار المتوقعة من المتغيرات.

1-1. متغيرات النموذج: يأخذ النموذج الأولي الشكل اللوغاريتمي:

$$\ln(FDIia_t) = f(\ln(GDP_t), \ln(GDPpc_t), \ln(POP_t), \ln(INF_t), \ln(REER_t), \ln(TELE_t), \ln(OPR_t), \ln(ALPH_t), \ln(EXOIL_t), U_t)$$

حيث:

- $\ln(FDIia_t)$: لوغاريتم الاستثمارات العربية البينية.
- $\ln(GDP_t)$: لوغاريتم الناتج الداخلي الخام.
- $\ln(GDPpc_t)$: لوغاريتم دخل الفرد.
- $\ln(POP_t)$: لوغاريتم الكثافة السكانية.
- $\ln(INF_t)$: لوغاريتم التضخم.
- $\ln(REER_t)$: لوغاريتم سعر الصرف.
- $\ln(TELE_t)$: لوغاريتم الخطوط الهاتفية لكل 100 مواطن.
- $\ln(OPR_t)$: لوغاريتم الانفتاح التجاري.
- $\ln(ALPH_t)$: لوغاريتم المستوى التعليمي.
- $\ln(EXOIL_t)$: لوغاريتم الصادرات النفطية.
- U_t : الأخطاء، و t تمثل عدد سنوات الدراسة.

ويمننا توضيح المتغيرات المستعملة في الدراسة في الجدول رقم (1) المبين في الملحق.

2-1. المعطيات الإحصائية: تم الحصول على المعطيات الإحصائية بالنسبة لمتغيرات الدراسة لحالة الجزائر من عدة مصادر، وتم الاعتماد أكثر على معطيات البنك العالمي، كونها تحتوي على أكبر كمية من الإحصائيات، ولكي لا يكون هناك تناقض في المعطيات، إلا في حالة عدم وجود المتغير نلجأ إلى مصادر أخرى، كالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالكويت، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية بأنقرة (تركيا)، وتمت الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2012)، ولهذا سنوضح في جدول شامل مصادر الحصول على المعطيات والمواقع الالكترونية ، والموضح في الجدول رقم (2) المبين في الملحق.

2. تقدير النموذج: لقد تم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS عن طريق البرنامج الإحصائي (Stata10)، وبعد تجريب أغلب الحالات الممكنة لهذا النموذج خلصنا إلى أربعة نماذج اعتبرناها الأقرب لتفسير الظاهرة، ولوحظ أنه هناك ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة.

2-1. النموذج الأول (M_1): تم في هذه الطريقة الاعتماد على دخل الفرد كمتغير لحجم السوق، والصادرات النفطية كمتغير لأسعار النفط، بالإضافة إلى كل من خطوط الهاتف كمتغير للبنية التحتية، والانفتاح التجاري، وسعر الصرف، مستوى التعليم، فلوحظ أن قيمة معامل الارتباط ($R^2 = 0.9931$) ومعامل الارتباط المصحح (Adj $R^2 = 0.9724$)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIia_t) = a_0 + a_1 \ln(GDPpc_t) + a_2 \ln(REER_t) + a_3 \ln(TELE_t) + a_4 \ln(OPR_t) + a_5 \ln(ALPH_t) \; a_6 \ln(EXOIL_t) + U_t$$

2-2. النموذج الثاني (M_2): أما النموذج الثاني فكان بنفس الطريقة الأولى مع حذف متغير البنية التحتية، وإضافة الناتج الداخلي الخام كمتغير يدعم دخل الفرد في تفسير حجم السوق، فلوحظ أن قيمة معامل الارتباط ($R^2 = 0.9919$) ومعامل الارتباط المصحح ($Adj.\ R^2 = 0.9678$)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIia_t) = a_0 + a_1 \ln(GDP_t) + a_2 \ln(GDPpc_t) + a_3 \ln(ALPH_t) + a_4 \ln(EXOIL_t) + a_5 \ln(REER_t) \; a_6 \ln(OPR_t) + U_t$$

2-3. النموذج الثالث (M_3): بينما النموذج الثالث فكان بنفس الطريقة الأولى مع حذف كل من متغير البنية التحتية، متغير الانفتاح التجاري، ومتغير المستوى التعليمي، وإضافة متغير التضخم فلوحظ أن قيمة معامل الارتباط ($R^2 = 0.9338$) ومعامل الارتباط المصحح ($Adj.\ R^2 = 0.9007$)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIia_t) = a_0 + a_1 \ln(GDPpc_t) + a_2 \ln(EXOIL_t) + a_3 \ln(REER_t) + a_4 \ln(INF_t) + U_t$$

2-4. النموذج الرابع (M_4): أما بالنسبة للنموذج الرابع فكان بنفس الطريقة الثالثة مع إضافة متغير البنية التحتية، فلوحظ أن قيمة معامل الارتباط ($R^2 = 0.94$) ومعامل الارتباط المصحح ($Adj.\ R^2 = 0.8971$)، وكان النموذج على الشكل التالي:

$$\ln(FDIia_t) = a_0 + a_1 \ln(GDPpc_t) + a_2 \ln(EXOIL_t) + a_3 \ln(REER_t) + a_4 \ln(INF_t) + a_5 \ln(TELE_t) \cdot U_t$$

3. اختبار النموذج وتفسير نتائجه : لتفسير النموذج يجب أن نختبره بعدها نقوم بتفسيره بناء على الاختبارات، وذلك من خلال اختبار كل نموذج على حدى، ثم نفسر نتائجه.

3-1. اختبار النموذج وعرض النتائج : لقد قمنا باستعمال كل من احصائية فيشر (Fisher) لمعرفة ما إذا كانت جميع المعلمات المقدرة ذات معنويا معا، واحصائية ستيودنت (Student) لاختبار معنوية معلمات النموذج كل على حدا، بالإضافة إلى احصائية داربن – واتسون (Durbin-Watson) لاختبار الارتباط الذاتي، بناء عليه لوحظ وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، في معظم النماذج المقدرة بطريقة المربعات الصغرى OLS ، لذلك أعدنا تقديرها باستعمال طريقة (HAC Newey-west fixed) لمعالجة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من جهة، وعدم تجانس التباين من جهة أخرى، باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews)، وبعد اجراء الاختبارات والتصحيحات اللازمة تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول رقم (3) في الملحق.

III. النتائج ومناقشتها :

بما أن إحصائية فيشر المحسوبة (Fcal) أكبر من إحصائية فيشر المجدولة (Ftab) في النماذج الأربعة (M1، M2، M3، M4) فهي مقبولة، حيث لوحظ أنه بالنسبة للنموذج الأول (M_1) يعتبر هذا النموذج الأحسن كون أن معامل التحديد المصحح (المعدل) هو الأكبر، ويأخذ أصغر قيمة لكل من احصائية (« AIC » Akaike Info Criterion) واحصائية (« SIC » Schwarz Criterion)، حيث أنه لوحظ في هذا النموذج أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، البنية التحتية، سعر الصرف، المستوى التعليمي في الجزائر، والصادرات النفطية والتي تعبر عن أسعار النفط، حيث أثبتت الدراسة أن كل من الصادرات النفطية وسعر الصرف تمثل مستوى معنوية 99% حسب إحصائية ستيودنت (T-student) أي لهما تأثير قوي، وبالتالي فأي ارتفاع لأسعار النفط يؤدي إلى زيادة في قيمة صادرات النفط كنسبة من الناتج الداخلي الخام وبالتالي زيادة في قيمة الاستثمارات العربية الجزائرية. وبالنسبة للنموذج الثاني (M_2) وجاء هذا النموذج في المرتبة الثانية من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC وSIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، الناتج الداخلي الخام، الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، سعر الصرف، المستوى التعليمي في الجزائر، والصادرات النفطية والتي تعبر عن أسعار النفط، حيث أثبتت الدراسة أن سعر الصرف يمثل مستوى معنوية 99%، الصادرات النفطية والانفتاح التجاري بمستوى معنوية 95%، والناتج الداخلي الخام بمستوى معنوية 90% حسب إحصائية ستيودنت (T-student)، أي أن زيادة أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة كل من الناتج الداخلي الخام، دخل الفرد، والانفتاح التجاري، وهذا ما يساهم في رفع الاستثمارات العربية الجزائرية. بينما بالنسبة للنموذج الثالث (M_3) أما هذا النموذج فاحتل المرتبة الثالثة من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC وSIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، سعر الصرف، والصادرات النفطية، وسلبا بارتفاع معدلات التضخم في الجزائر، حيث أثبتت الدراسة أن كل من دخل الفرد وسعر الصرف يمثلان مستوى معنوية 99%، والصادرات النفطية تمثل مستوى معنوية 95%، حسب إحصائية ستيودنت (T-student)، أي أن زيادة أسعار النفط ودخل الفرد وانخفاض معدل التضخم يؤدي إلى زيادة الاستثمارات العربية الجزائرية. أما النموذج الرابع (M_4) أما بالنسبة لهذا النموذج فجاء في المرتبة الرابعة من حيث معامل التحديد المصحح (المعدل)، AIC وSIC، ولوحظ أن الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من دخل الفرد الجزائري، سعر الصرف، الصادرات النفطية، وتطور البنية التحتية، وسلبا بارتفاع معدلات التضخم، حيث أثبتت الدراسة أن كل من دخل الفرد وسعر الصرف ذو مستوى معنوية 99%، والصادرات النفطية بمستوى معنوية 90%، حسب إحصائية ستيودنت (T-student)، أي أن زيادة أسعار النفط ودخل الفرد وتطور البنية التحتية في الجزائر، وانخفاض معدل التضخم، يؤدي إلى زيادة الاستثمارات العربية الجزائرية.

IV. الخلاصة :

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن تلك التدفقات لا زالت متواضعة إذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية المباشرة البينية في الأقاليم الاقتصادية حول العالم، ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي والآسيان والنافتا في أمريكا الشمالية، ولذا فإن الفترة المقبلة تحتاج إلى إعادة تقييم الأداء العربي في هذا المجال.

ولتفسير هذه التدفقات فإن النظرية الاقتصادية ركزت على عوامل الجاذبية بين الدول مثل المسافة، حجم السوق وعوامل التشابه الأخرى (اللغة، الدين، التاريخ...) ومستوى التنمية المؤسسية ونعية البيئة الاستثمارية، كل هذه تعتبر من محددات الاستثمارات العربية البينية التي تساهم في تطويرها، لذلك هناك عمل كبير أمام الدول العربية للسعي قدما بهذه الاستثمارات، والجزائر لا تمثل استثناء لذلك، ومن خلال ما سبق استنتجنا مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

1. ارتفاع أسعار النفط وعوائده وتنامي الخلاف بين الدول العربية والدول الغربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ساهم بصفة كبيرة في زيادة الاستثمارات العربية البينية، كون أن رأس المال العربي المتوجه إلى الدول الغربية أصبح يعرقل من قبل الدول الغربية، فكان من الضروري إعادته إلى الدول العربية؛

2. الاستثمارات العربية الجزائرية تتأثر إيجابيا بكل من أسعار النفط، دخل الفرد الجزائري، الناتج الداخلي الخام في الجزائر، البنية التحتية الجزائرية، المستوى التعليمي في الجزائر، سعر الصرف في الجزائر، كما تتأثر سلبيا بمعدلات التضخم في الجزائر؛

3. هناك أثر إيجابي لإنتاج كل من النفط الخام والغاز الطبيعي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية، لأن كل ما ينتج يباع (يصدر) مما يساهم في خلق فوائض مالية من شأنها أن تساهم في تنمية الاقتصاد لجذب أكبر قدر من الاستثمارات العربية من جهة، وتشجع على الاستثمار في دول عربية سواء دول الجوار أو الدول الأخرى؛

4. قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ تدابير عديدة لتهيئة مناخ الاستثمار تمثلت تلك التدابير في إجراء تعديلات عديدة على قوانين الاستثمار، خلقت تلك التعديلات أوضاع قانونية وتشريعية مواتية للاستثمار ومشتملة على العديد من

الحوافز والإغراءات المالية، رغم ذلك لوحظ عدم نجاعتها، مما أدى إلى نفور المستثمر الأجنبي بصفة عامة والمستثمر العربي بصفة خاصة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

الجدول رقم (1): متغيرات النموذج

المتغيرات	الرمز	التعريف
الاستثمارات العربية الجزائرية	**FDIia**	تدفق الاستثمارات العربية إلى الجزائر
الناتج الداخلي الخام	**GDP**	هو الناتج الداخلي الخام بسعر الأساس سنة 2005 ويعبر على حجم السوق.
دخل الفرد	**GDPpc**	يمثل دخل الفرد بالأسعار الجارية، ويقاس به أيضا حجم السوق.
الكثافة السكانية	**POP**	عدد السكان خلال سنوات الدراسة، ويعبر أيضا على حجم السوق.
التضخم	**INF**	مؤشر الأسعار على الاستهلاك.
سعر الصرف	**REER**	سعر الصرف الحقيقي.
البنية التحتية	**TELE**	عدد الخطوط الهاتفية المثبتة لكل 100 مواطن، وتعبر على مستوى تطور البنية التحتية.
الانفتاح التجاري	**OPR**	معدل الانفتاح = (الصادرات + الواردات)\الناتج الداخلي الخام OPR = (IMPORT+EXPORT)/GDP
مستوى التعليم	**ALPH**	نسبة القبول الاجمالي في الصف الأول من التعليم الثانوي.
الصادرات النفطية	**EXOIL**	هو عبارة عن الصادرات النفطية كنسبة من الناتج الداخلي الخام خلال سنوات الدراسة. EXOIL = Export of Crude Oil /GDP*100

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول رقم (2): المعطيات الاحصائية ومصادرها

المتغيرات	الرمز	مصدر المعطيات	الموقع الالكتروني
الاستثمارات العربية الجزائرية	**FDIia**	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالكويت.	www.dhaman.org
الناتج الداخلي الخام	**GDP**	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
دخل الفرد	**GDPpc**	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
الكثافة السكانية	**POP**	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
التضخم	**INF**	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
سعر الصرف	**REER**	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
البنية التحتية	**TELE**	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية بأنقرة.	www.sesrtcic.org
الانفتاح التجاري	**OPR**	البنك العالمي، مؤشرات التنمية العالمية (WDI).	www.worldbank.org
مستوى التعليم	**ALPH**	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية بأنقرة.	www.sesrtcic.org
الصادرات النفطية	**EXOIL**	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية بأنقرة.	www.sesrtcic.org

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول رقم (3): نتائج التقديرات باستعمال طريقة المربعات الصغرى OLS للمتغير المفسر لوغاريتم الاستثمارات العربية الجزائرية

المتغيرات/النموذج	النموذج 1 (M_1)	النموذج 2 (M_2)	النموذج 3 (M_3)	النموذج 4 (M_4)
لوغاريتم المستوى التعليمي (LnALPH)	0.85 (1.72)	1.47 (4.68)		
لوغاريتم الصادرات النفطية (LnEXOIL)	93.62 *** (26.63)	102.27 ** (37.41)	95.85 ** (38.52)	69.28 * (50.14)
لوغاريتم التضخم (LnINF)			0.13- (0.25)	0.12- (0.26)
لوغاريتم سعر الصرف (LnREER)	13.83 *** (3.44)	15.02 *** (4.42)	11.71 *** (2.8)	13.19 *** (3.34)
لوغاريتم البنية التحتية (LnTELE)	1.8 (3.14)			2.69 (3.16)

لوغاريتم الانفتاح التجاري (LnOPR)	1.86 (2.65)	3.12 (1.64)**		
لوغاريتم الناتج الداخلي الخام (LnGDP)		0.31 (14.51)		
لوغاريتم دخل الفرد (LnGDPpc)	2.10 (1.03)	2.45 (1.63)*	4.13 (0.77)***	3.5 (1.08)***
الثابت (C)	518.87- (130.97)***	578.29- (242.29)**	512.13- (176.06)***	406.61- (224.2)**
معامل التحديد R^2	0.9931	0.9916	0.9338	0.94
معامل التحديد المصحح (المعدل) R^2 Adj	0.9724	0.9678	0.9007	0.8971
إحصائية فيشر F	47.93	41.06	28.22	21.93
قيمة الاحتمال P	0.0206	0.024	0.0001	0.0004

الأرقام بين قوسين تمثل الخطأ المعياري، وإحصائية ستيودنت (T- Student) تتمثل في ثلاثة مستويات للمعنوية، حيث (***) تمثل مستوى معنوية 1%، (**) تمثل مستوى معنوية 5%، و(*) تمثل مستوى معنوية 10%.

المصدر: تم الحصول على الجدول من مخرجات البرنامج الاحصائي Stata10.

الإحالات والمراجع:

[1].علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، بحوث عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص.125.

[2]. المرجع نفسه، ص.ص. 125- 126.

[3]. عبد الحميد بوخاري، **الاستثمارات العربية البينية (الواقع والآفاق)**، مقالة علمية منشورة في مجلة الباحث العدد 2009/07، جامعة ورقلة، الجزائر، ص.ص.71-72.

[4]. علي لطفي، المرجع السابق، ص.ص.132-135.

[5]. علي لطفي، المرجع السابق، ص.135.

[6]. تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2012، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص.162.

[7]. Nabil KHOURI, **les déterminants de l'investissement direct étranger dans les pays d'accueil en développement et son impact sur leur croissance économique, Évidences empiriques à partir des données en panel de 81 pays d'accueil en développement observés de 1995 à 2005**, Thèse de Doctorat, en sciences de gestion - option : finance, a l'école supérieure de commerce d'Alger, Algérie, 2008.

[8]. Rime MAHMOUD, **les Investissements Directs Etrangers dans les pays Arabes**, Thèse de Doctorat, LEAD- Laboratoire d'Economie Appliquée au Développement, Faculté de Sciences Economiques et de Gestion, Université du Sud Toulon-Var, France, 2009.